

معوقات تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الخاص بالمشروعات المتوسطة والصغرى في ليبيا - دراسة ميدانية

أ. مروة إدريس عبدالله ارحومة- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة طبرق

البريد الإلكتروني: marwa.erhoma@tu.edu.ly

الملخص :

تهدف هذا الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم المعوقات المتعلقة بالتعليم المحاسبي والبيئة الداخلية والخارجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنظيم الممارسات المحاسبية في ليبيا وبيان أثر هذه المعوقات على إمكانية تبني وتطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا من وجهة نظر عينة الدراسة. وقد توصلت من خلال الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها وجود معوقات تتعلق بالمؤسسات التعليمية الليبية من ناحية دراسة المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أيضا وجود معوقات تتعلق بأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبيئة الداخلية لهذه المشروعات. وأوصيت في هذه الدراسة على ضرورة اهتمام أصحاب هذه المشروعات بالاطلاع ودراسة هذه المعايير ومحاولة فهمها وتطبيقها في مشروعاتهم أيضا زيادة اهتمام المؤسسات المختصة بعمل ندوات ودورات تدريبية خاصة بمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كلمات الفهرسة: المعايير الدولية - المشروعات المتوسطة والصغرى

المقدمة:

تستحوذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة وكذا المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، هذا ما يعكسه الكم الهائل من البحوث التي تتناول دراسة هذا النوع من المؤسسات، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وتحقيق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني، كما وأنها من أهم مصادر الابتكار والتقديم التكنولوجي. أي أنها تلعب دورا حقيقيا في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم محور اهتمام السياسات الصناعية الهادفة إلى تخفيض معدلات البطالة في الدول النامية والدول

محوقات تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الخاص بالمشروعات المتوسطة والصغيرة في ليبيا المتقدمة على حد سواء مهما كانت فلسفتها الاقتصادية وأسلوب إدارة اقتصادها الوطني.

ونظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في يوليو. بهدف توفير معلومات مالية محاسبية ذات شروحات مبسطة تعكس احتياجات مستخدمي المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على عكس النظام المحاسبي الذي ألزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمسك محاسبة جدا بسيطة (1).

وبالتالي فقد جاءت هذه الإصدارات لتخفيف العبء على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي عليها استعمال المعايير المحاسبية الدولية ونعتقد أن هذه الإصدارات تلائم البيئة المحلية لأنها تخفف من متطلبات القياس والإفصاح المطلوبة سابقا حسب إصدارات مجلس المعايير المحاسبية الدولية كما أنها تلي رغبات مستخدمي البيانات المالية لتلك المشروعات خاصة الدوليين منهم. (2)

1: مشكلة البحث:

يعتبر تبني المعايير المحاسبية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم ذا أهمية خاصة لتنظيم الممارسات المحاسبية في هذا النوع من المشروعات بهدف قياس وتوصيل نتائج أنشطتها بشكل سليم للمتعاملين معها، بالإضافة إلى أهمية هذه المعايير في توحيد الممارسات المحاسبية لهذه المشروعات وإذا كان وجود المعايير المحاسبية له أهمية خاصة لتنظيم الممارسات المحاسبية في الأنشطة بمختلف أنواعها فان عملية تطبيقها في المقابل تحتل أهمية أكبر خاصة وان وجود هذه المعايير بدون تطبيق تصبح مجرد قواعد مثالية غير مستفاد منها. (3)

وعلى الرغم من أهمية هذه المعايير التي تنظم سير العمليات المالية والإدارية داخل هذه المؤسسات ألا أنها تواجه العديد من المعوقات التي تحول دون تبنيها داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وبالتالي يمكن صياغة هذه المشكلة في السؤال الرئيسي التالي:

2- هل توجد معوقات تحول دون تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة الليبية من خلال ما يراه أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية؟

2. فرضيات البحث :

استندت الدراسة على الفرضية الرئيسية وهي وجود معوقات تحول دون تبني معايير المحاسبة الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

الفرضية الأولى: لا يوجد معوقات تتعلق بالمؤسسات التعليمية الليبية من معاهد وجامعات من ناحية دراسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

الفرضية الثانية : لا توجد معوقات تتعلق بالبيئة الليبية لتنظيم وممارسة مهنة المحاسبة.

الفرضية الثالثة: لا توجد معوقات تتعلق بأصحاب المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم والبيئة الداخلية لهذه المشروعات في ليبيا.

الفرضية الرابعة: لا توجد معوقات تتعلق بتكلفة تطبيق معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في ليبيا.

3. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهم المعوقات المتعلقة بالتعليم المحاسبي والبيئة الداخلية والخارجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنظيم الممارسات المحاسبية في ليبيا وبيان اثر هذه المعوقات على إمكانية تبني وتطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا من وجهة نظر عينة الدراسة (أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية).

4. أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من الأهمية البالغة لوجود معيار محاسبي دولي ينظم العمل داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مما يساعد على ضبط الأداء المحاسبي والرفع من مستوى الرقابة على أنشطة هذه المؤسسات وبالتالي إصدار تقارير مالية ذات جودة عالية تساعد مستقبلا في مقارنة أدائها على المستوى المحلي والدولي كما أن نتائج هذه الدراسة تساعد الجهات المختصة في ليبيا على إزالة هذه المعوقات ومعالجتها وبالتالي تسهيل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي لهذه المؤسسات وتحسين أداءها مما يؤدي إلى الرفع من المستوى الاقتصادي للدولة.

5. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة في كليات الاقتصاد في الجامعات والمعاهد الليبية. وقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية وتم إرسال الاستبيان لهم ب للإجابة عن الأسئلة المحددة فيه.

6. منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي من خلال الاطلاع على الكتب والدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بموضوع البحث ومحاولة الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة.

كما سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتفسير نتائج البحث الميدانية من خلال قوائم الاستقصاء كوسيلة لجمع البيانات من أجل اختبار صحة فرضيات البحث.

ثانيا - الدراسات السابقة:

1- دراسة : (مختار، 2023) وعنوانها: تقييم تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمحافظة الداخلية في سلطنة عمان. وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بمحافظة الداخلية في سلطنة عمان وتسلط الضوء على المشاكل والصعوبات التي تواجه عملية تطبيقها وتمحورت مشكلة هذه الدراسة حول السؤال الرئيسي عن مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق بمحافظة الداخلية في سلطنة عمان؟ ومنه تفرعت عدة تساؤلات فرعية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أنه على الرغم من درجة الإلمام الجيدة بالمعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم إلا أن نسبة استخدامها ضعيفة جداً، وأكدت الدراسة أن أهم معوقات تطبيق المعايير الدولية تتمثل في عدم وجود إمكانيات مادية لتطبيقها حيث أن هذه المعايير لا تتناسب مع إمكانيات المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الضعيفة ، وأوصت الدراسة بضرورة تأهيل وتدريب المحاسبين في هذه المنشآت على المعايير الدولية وان على المراجعين الخارجيين والمستشارين لهذه النوعية من المنشآت التوصية والتشجيع الدائمين على تبني المعايير الدولية وإبراز محاسنها في تقاريرهم. (4)

2- دراسة : (حفصية وآخرون، 2019) وعنوانها: تكييف المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs لتطبيقه في الجزائر. وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تكييف المعيار المحاسبي الدولي الخاص

بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطبيقه في البيئة الجزائرية وتسلط الضوء على أهمية تطبيق هذه المعيار والمتطلبات والمعوقات التي تواجه عملية تطبيقه، وقد توصلت الدراسة إلى إمكانية تحيين النظام المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف الاستفادة من التجربة الدولية من اجل الارتقاء بمستوى أداءها خاصة في الجانب المحاسبي، وكما تما التوصل إلى مجموعة من النتائج تقضي بضرورة تكثيف الدورات التكوينية حتى يتم تجاوز الصعوبات الناجمة عن تطبيق هذا المعيار، وضمان الاستفادة من المزايا التي يحققها، ويمكن القول بأن هذا المعيار فرصة حقيقية للدول النامية من اجل تحقيق أهدافها المحاسبية ومن ثم الاقتصادية بأقل تكلفة وفي اقصر وقت، خاصة الدول التي وجدت نفسها في حيرة بين رغبتها في تطبيق المعيار وبالتالي الاستفادة من فرص الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وعدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات التطبيق بسبب خصوصية أسواقها واقتصادها، ولهذا لأبدا على جميع الدول الإسراع في وضع خطط مدروسة لتبني (تطبيق) المعايير المحاسبية الدولية وإنجاحها ومن ثم الاستفادة من هذه التكنولوجيا الرقمية ميداني. (5)

3-دراسة: (الفطيمي ومصلي، 2019)، وعنوانها: مدى تأثير المعلومات المحاسبية والمالية على عملية اتخاذ القرار بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا: وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرار بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا. وتشير النتائج إلى أن هناك أدراك لدور المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرار بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة، كما بينت أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية والمالية واتخاذ القرارات المختلفة بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا. وأوضحت النتائج أيضا أن هناك إجراءات تعزز جودة المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرارات بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا، وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق المعايير المحاسبية لدعم جودة المعلومات المالية والمحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات الرشيدة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، وكذلك ضرورة وجود نظم محاسبية بهذه الشركات يتوافر به نظم رقابة جيدة وحاسبين أكفاء، مع التطوير المستمر لهذه النظم بحيث تكون المعلومات المحاسبية والمالية التي تم إنشاؤها متاحة بسهولة للمساعدة في عملية اتخاذ قرارات رشيدة. (6)

المبحث الثاني - الإطار النظري للبحث:

أولاً - ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم:

1 - تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم: لا يوجد تعريف محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن أن ينطبق على دول العالم المختلفة بالدرجة نفسها إذ أن مفهوم تلك المشروعات يختلف من دولة إلى أخرى كما يختلف ضمن الدولة الواحدة وفقاً للقطاعات الاقتصادية التي تعمل بها هذه المشروعات وفقاً لمرحلة النمو الاقتصادي التي يمر بها اقتصاد الدولة. ومن خلال استعراض التجارب التي قدمتها بعض الدول والهيئات المتخصصة في البحوث عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة نلاحظ اختلافاً في المعايير المستخدمة في تحديد ماهية تلك المشروعات فقد استخدمت بعض التجارب معيار رأس المال كأداة لتصنيف المؤسسات إلى صغيرة ومتوسطة الحجم في حين استخدمت تجارب أخرى معيار حجم العمالة . (7)

وبناء على ما سبق فإنه توجد عدة معايير لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل معيار العمالة، رأس المال، حجم المبيعات السنوية، والتي يمكن على أساسها تعريف الأحجام المختلفة للمشروعات كما يلي: (8)

1 - عدد العاملين : ويمثل أبسط المعايير المتبعة للتعريف وأكثرها شيوعاً لسهولة القياس والمقارنة غير أن من عيوب هذا التعريف اختلافه من دولة إلى أخرى، فضلاً على أنه لا يأخذ بعين الاعتبار التفاوت التكنولوجي المستخدم في الإنتاج.

2 - حجم الاستثمار (رأس المال): يعد هذا المعيار أساسياً في العديد من الدول للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين المشروعات الكبيرة على اعتبار أن حجم الاستثمارات يعطي صورة عن حجم النشاط كميّاً.

3 - قيمة المبيعات السنوية : يمكن اعتبار قيمة المبيعات السنوية أحد المعايير التي تميز المشروعات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الأسواق.

وقد اعتمدت ليبيا في تعريفها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على المعايير الكمية، حيث عرف قرار تنظيم صندوق ضمان الائتمان رقم (205) لسنة 2009 المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا معتمداً على معيار العمالة ورأس المال معاً، فالمشروعات المنتهية في الصغر هي المشروعات التي تتكون من 1- 5 عامل ولا يزيد رأس مالها عن مائة ألف دينار ليبي لا غير، والمشروعات الصغيرة هي المشروعات التي تتكون من 6 - 25 عامل، ولا يزيد رأس مالها على المليون دينار، والمشروعات المتوسطة هي التي تتكون من 26 - 250 عامل ولا يزيد رأس مالها عن 2,5 مليون دينار ليبي. (9)

2: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:**أولاً- الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي:**

أ: توفير فرص العمل : المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المصدر الأساسي لخلق فرص العمل ، كما أن هذه المشروعات مناسبة للجميع من حيث التعليم، والسن ،فالكل يستطيع أن يجد العمل الذي يناسبه.

ب: إعادة التوزيع السكاني والحد من الهجرة الداخلية : عادة ما تلبى المشروعات الصغيرة والمتوسطة حاجة المستهلك من السلع والخدمات في القرى، والأرياف ، ومن ثم فإن هذه المشروعات سوف تخلق فرص عمل في هذه القرى مما يساعد في توزيع السكان بشكل متوازن ، ويمنع الهجرة إلى المدن الكبيرة فهذه المشروعات تساعد على تنمية القرى

ج: تطوير أساليب الإنتاج وتقديم الخدمات: المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسيلة للإبداع وتحسين أساليب العمل والابتكار المستمر.

د: استغلال المارد المالية: تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في استغلال المدخرات المالية للأفراد ، وعن طريق المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن تحريك المدخرات المالية الغير مستغلة في الدورة الاقتصادية والاستفادة منها.

ثانياً - الأهمية الاجتماعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

أ: العدالة في توزيع الدخل والثروة : إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تنتشر في القرى والأرياف ويعمل بها كثير من أفراد المجتمع وبمستويات تعليمية ومهارات مختلفة وهذا يساهم إلى حد كبير في توزيع الدخل والثروة على مختلف أفراد المجتمع بما يحقق عدالة توزيع الدخل والثروة.

ب: التخفيف من المشاكل الاجتماعية وتقوية الأواصر الاجتماعية: أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم في الحد من البطالة ، وهي بذلك توفر فرص العمل وتساعد على الرفع من المستوى المعيشي ، وتحد من المشاكل الاجتماعية.

ج: تقوية روح الإبداع والمنافسة لدى أفراد المجتمع: تقوي المشروعات الصغيرة والمتوسطة روح الإبداع في صورة منتج جديد أو تقديم خدمة جديدة ، وابتكار أسلوب جديد في التسويق أو البيع من أجل الوصول إلي الحاجات الجديدة.

د: دعم المرأة والمساهمة في تشغيلها: كثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تناسب إلى حد كبير عمل المرأة حيث يمكن أن تقوم بكثير من العمال الصغيرة التي لا تتعارض مع عمل المرأة في بيتها. (10)

محوقات تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الخاص بالمشروعات المتوسطة والصغيرة في ليبيا

ثانياً- نبذة عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

1: مفهوم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة : جملة معايير تعرف اختصاراً بـ (IFRS SMEs) صدرت عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في يوليو 2009 ، و عدلت في العام 2015 . وتقع في 35 قسماً مستهلة بمقدمة تعريفية وتوضيحية ، وتستهدف منشآت لا يتلاءم حجمها وطبيعتها وأنظمتها وأعمالها المالية مع مستوى تطبيق النسخة العامة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). (11)

ويلاحظ أن المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تم تشكيلها من المعايير الدولية الكاملة مع وجود بعض الاختلافات . ويجب الإشارة هنا إلى أن المعايير الجديدة تنطوي على عدة نواحي جرى تسهيلها وتبسيطها عما ورد في المعايير الدولية الكاملة . (12)

2: أهداف المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم: تتمثل الأهداف المرجوة من المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ما يلي:

توفير نوعية عالية واضحة ، وفرض إلزامية المعايير المحاسبية التي تراعي بشكل عام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إرضاء حاجات مستخدمي البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. اعتماد نفس الإطار المفاهيمي الخاص بالمعايير الدولية بشكلها الكامل. توفير الانتقال بصورة مبسطة للمعايير الدولية بشكلها الكامل بالنسبة للمؤسسات التي تتغير أوضاعها أو تلك التي تختار اعتماد المعايير بشكلها الكامل. (13)

ثالثاً - الدراسة الميدانية :

تحليل البيانات الديموغرافية: عند النظر إلى الجدول رقم (1) نلاحظ أن أعضاء هيئة التدريس الذين تتراوح أعمارهم من 35 إلى 45 يشكلون الغالبية العظمى من أفراد عينة البحث، حيث يشكلون ما نسبته (74.45%). حيث نلاحظ أن فئة العمر أكبر من 45 تشكل النسبة الأقل التي بلغت (7.10%). أما عند النظر إلى متغير المؤهل العلمي نجد أن حملة الماجستير يشكلون الغالبية العظمى من أعضاء هيئة التدريس بالكلية، حيث يشكلون ما نسبته (92.90%). أخيراً عند النظر إلى متغير الدرجة العلمية نجد أن هناك تقارب في عدد أو نسبة حملة الدرجة العلمية بين المحاضر المساعد (42.90%) والمحاضر (35.70%). بينما نجد أن درجة الأستاذ المساعد (6.149%) والأستاذ

المشارك (3.053%) يشكلون أقل نسبة في عينة الدراسة، أما النتائج تشير إلى عدم وجود درجة الاستاذية ضمن عينة الدراسة (0%).

الجدول رقم (1): البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	العمر
21.45%	9	أقل من 35
71.45%	31	من 35 إلى 45
7.10%	3	أكبر من 45
100.00%	43	المجموع
النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
92.90%	40	ماجستير
7.10%	3	دكتوراه
100%	43	المجموع
النسبة	التكرار	الدرجة العلمية
42.90%	19	محاضر مساعد
35.70%	15	محاضر
14.30%	6	أستاذ مساعد
7.10%	3	أستاذ مشارك
0%	0	أستاذ
100%	43	المجموع

اختبار الفرضيات :

المحور الأول - متغير المعايير الدولية للتقارير المالية :

الفرضية الأولى: لا يوجد معوقات تتعلق بالمؤسسات التعليمية الليبية من معاهد وجامعات من ناحية دراسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

الجدول رقم (2): اختبار تي لعينة واحدة للفرضية الأولى

المتوسط الافتراضي=3	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوي الدلالة
المحور الأول	43	3.7994	0.64730	0.00010

بناءً على نتائج الجدول رقم (2) نجد أن مستوي الدلالة الفعلي (0.0001) أقل بكثير من مستوي الدلالة الافتراضي سواء عند (0.05) أو (0.01). وهذا يعني أن المتوسط الفعلي (3.7994) أكبر من المتوسط الافتراضي (3) وهذا الفرق أو الاختلاف دال عند مستوي دلالة 5%. وهذا يشير إلى رفض فرضية الدراسة الحالية التي تنص بأن: لا

محوقات تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الخاص بالمشروعات المتوسطة والصغيرة في ليبيا

يوجد معوقات تتعلق بالمؤسسات التعليمية الليبية من معاهد وجامعات من ناحية دراسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

وهذا يعني أن المؤسسات التعليمية الليبية تعاني من مشاكل عند دراسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

المحور الثاني - متغير تنظيم وممارسة مهنة المحاسبة : الفرضية الثانية:

لا توجد معوقات تتعلق بالبيئة الليبية لتنظيم وممارسة مهنة المحاسبة.

الجدول رقم (3): اختبار تي لعينة واحدة للفرضية الثانية

المتوسط الافتراضي=3	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوي الدلالة
المحور الثاني	43	3.9622	0.67730	0.00010

بناءً على نتائج الجدول رقم (3) نجد أن مستوى الدلالة الفعلي (0.0001) أقل بكثير من مستوى الدلالة الافتراضي سواء عند (0.05) أو (0.01). وهذا يعني أن المتوسط الفعلي (3.9622) أكبر من المتوسط الافتراضي (3) وهذا الفرق أو الاختلاف دال عند مستوى دلالة 5%. وهذا يشير إلى رفض فرضية الدراسة الحالية التي تنص بأن: لا توجد معوقات تتعلق بالبيئة الليبية لتنظيم وممارسة مهنة المحاسبة. وهذا يعني أن البيئة الليبية الحالية تؤدي إلى حدوث مشاكل ومعوقات تتعلق بتنظيم وممارسة مهنة المحاسبة في ليبيا.

المحور الثالث - أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

الفرضية الثالثة: لا توجد معوقات تتعلق بأصحاب المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم والبيئة الداخلية لهذه المشروعات في ليبيا.

الجدول رقم (4): اختبار تي لعينة واحدة للفرضية الثالثة

المتوسط الافتراضي=3	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوي الدلالة
المحور الثالث	43	4.2703	0.58244	0.00010

بناءً على نتائج الجدول رقم (4) نجد أن مستوى الدلالة الفعلي (0.0001) أقل بكثير من مستوى الدلالة الافتراضي سواء عند (0.05) أو (0.01). وهذا يعني أن المتوسط الفعلي (3.9622) أكبر من المتوسط الافتراضي (3) وهذا الفرق أو الاختلاف دال عند مستوى دلالة 5%. وهذا يشير إلى رفض فرضية الدراسة الحالية التي تنص بأن: لا توجد معوقات تتعلق بأصحاب المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم والبيئة الداخلية لهذه المشروعات في ليبيا ، وهذا يعني أن البيئة الداخلية تؤدي إلى حدوث مشاكل ومعوقات لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الرابع - تكلفة تطبيق المعايير المحاسبية البيئية :

الفرضية الرابعة: لا توجد معوقات تتعلق بتكلفة تطبيق معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في ليبيا.

الجدول رقم (5): اختبار تي لعينة واحدة للفرضية الرابعة

المتوسط الافتراضي=3	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوي الدلالة
المحور الثالث	43	3.9738	0.7458	0.00010

بناءً على نتائج الجدول رقم (5) نجد أن مستوى الدلالة الفعلي (0.0001) أقل بكثير من مستوى الدلالة الافتراضي سواء عند (0.05) أو (0.01). وهذا يعني أن المتوسط الفعلي (3.9622) أكبر من المتوسط الافتراضي (3) وهذا الفرق أو الاختلاف دال عند مستوى دلالة 5%. وهذا يشير إلى رفض فرضية الدراسة الحالية التي تنص بأن: لا توجد معوقات تتعلق بتكلفة تطبيق معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في ليبيا. وهذا يعني أن تكلفة التطبيق تعتبر أحد المعوقات لتطبيق معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الليبية.

قياس الاختلاف في مستوى إدراك المعوقات حسب المؤهل العلمي لا يوجد اختلاف في مستوى إدراك معوقات تحول دون تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية حسب المؤهل العلمي

الجدول رقم (6): المقارنة حسب المؤهل العلمي

المؤهل	حجم العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوي الدلالة
محمور 1	40	3.7844	0.66926	0.58400
	3	4.0000	0.00000	
محمور 2	40	3.9594	0.70278	0.92200
	3	4.0000	0.00000	
محور 3	40	4.2906	0.59940	0.41100
	3	4.0000	0.00000	
محور 4	40	3.9719	0.77392	0.95100
	3	4.0000	0.00000	

بناءً على نتائج الجدول رقم (6) نجد أن مستوى الدلالة الفعلي لجميع محاور الدراسة أكبر بكثير من مستوى الدلالة الافتراضي سواء عند (0.05) أو (0.01). وهذا يعني عدم وجود اختلاف بين المتوسطات درجة الماجستير والدكتوراه فيما يتعلق بإدراك معوقات تحول دون تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وهذا يشير إلى رفض

محوقات تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الخاص بالمشروعات المتوسطة والصغيرة في ليبيا
 فرضية الدراسة الحالية التي تنص بأن: بعدم وجود اختلاف في مستوى إدراك معوقات
 تحول دون تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية حسب المؤهل العلمي.
قياس الاختلاف في مستوى إدراك المعوقات حسب العمر
 لا يوجد اختلاف في مستوى إدراك معوقات تحول دون تبني المعايير الدولية لإعداد
 التقارير المالية حسب العمر

الجدول رقم (7): تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة المقارنة حسب العمر

مستوي الدلالة	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات		
0.000	21.452	4.554	2	9.107	بين المجموعات	محور 1
		0.212	40	8.491	داخل المجموعات	
			42	17.598	المجموع	
0.001	8.640	2.906	2	5.812	بين المجموعات	محور 2
		0.336	40	13.455	داخل المجموعات	
			42	19.267	المجموع	
0.000	24.976	3.956	2	7.912	بين المجموعات	محور 3
		0.158	40	6.336	داخل المجموعات	
			42	14.248	المجموع	
0.000	32.177	7.203	2	14.407	بين المجموعات	محور 4
		0.224	40	8.955	داخل المجموعات	
			42	23.361	المجموع	

بناءً على نتائج الجدول رقم (7) نجد أن مستوى الدلالة الفعلي لجميع محاور الدراسة
 أقل بكثير من مستوى الدلالة الافتراضي سواء عند (0.05) أو (0.01). وهذا يعني
 وجود اختلاف بين المتوسطات حسب العمر فيما يتعلق بإدراك معوقات تحول دون تبني
 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وهذا يشير إلى قبول فرضية الدراسة الحالية
 التي تنص بأن: بوجود اختلاف في مستوى إدراك معوقات تحول دون تبني المعايير
 الدولية لإعداد التقارير المالية حسب العمر.
 والجدول التالي يبين الاختلاف بين المتوسطات حسب العمر

الجدول رقم (8): المقارنة في مستوي إدراك المعوقات حسب العمر

مستوي الدلالة	الخطأ المعياري	الفرق بين المتوسطات	المتغيرات		
0.845	0.17445	0.09677	من 35 إلى 45	أقل من 35	
0.000	0.30715	1.87500*	أكبر 45	محمور 1	
0.845	0.17445	-0.09677	أقل من 35		من 35 إلى 45
0.000	0.27858	1.77823*	أكبر 45		
0.000	0.30715	-1.87500*	أقل من 35		
0.000	0.27858	-1.77823*	من 35 إلى 45		أكبر 45
0.928	0.21960	-0.08065	من 35 إلى 45	أقل من 35	
0.003	0.38665	1.37500*	أكبر 45	محمور 2	
0.928	0.21960	0.08065	أقل من 35		من 35 إلى 45
0.000	0.35067	1.45565*	أكبر 45		
0.003	0.38665	-1.37500*	أقل من 35		
0.000	0.35067	-1.45565*	من 35 إلى 45		أكبر 45
0.007	0.15069	-.48387*	من 35 إلى 45	أقل من 35	
0.000	0.26532	1.12500*	أكبر 45	محور 3	
0.007	0.15069	.48387*	أقل من 35		من 35 إلى 45
0.000	0.24064	1.60887*	أكبر 45		
0.000	0.26532	-1.12500*	أقل من 35		
0.000	0.24064	-1.60887*	من 35 إلى 45		أكبر 45
0.615	0.17915	-0.16935	من 35 إلى 45	أقل من 35	
0.000	0.31543	2.12500*	أكبر 45	محور 4	
0.615	0.17915	0.16935	أقل من 35		من 35 إلى 45
0.000	0.28608	2.29435*	أكبر 45		
0.000	0.31543	-2.12500*	أقل من 35		
0.000	0.28608	-2.29435*	من 35 إلى 45		أكبر 45

عند البحث عن الاختلاف بين المتوسطات داخل مستوي العمر، نجد على سبيل المثال نجد أن متوسط المجموعة أقل من 35 هو (4) لا يختلف عن المتوسط من 35 إلى أقل من 45 وهو (3.9032)، حيث النتيجة غير دالة سواء عند 0.05 أو 0.01. أما عند مقارنة أقل من 35 سنة مع مجموعة أكبر من 45 (2.1250) نجد أن هذا الاختلاف دال

محوقات تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الخاص بالمشروعات المتوسطة والصغيرة في ليبيا عند مستوي دلالة 0.01. وهذا يعني أن المجموعة أقل من 35 أكثر ادراكاً لوجود اختلاف في مستوي إدراك معوقات تتعلق بالمحور 1. كذلك الأمر ينطبق عند مقارنة باقي المجموعات. عند مقارنة بين المجموعات العمرية عند المحور الثاني، نجد أن المجموعة العمرية أقل من 35 (4) والمجموعة العمرية من 35 إلى أقل من 45 (4.1694) هي أكبر من متوسط المجموعة العمرية أكبر من 45 (1.8750) وهذا الاختلاف دال عند مستوي دلالة 0.05. وهذا يعني أن المجموعة أقل من 35 والمجموعة من 35 إلى 45 أكثر ادراكاً للمعوقات عند المحور الثاني.

قياس الاختلاف في مستوي إدراك المعوقات حسب الدرجة العلمية
لا يوجد اختلاف في مستوي إدراك معوقات تحول دون تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية حسب الدرجة العلمية

الجدول رقم (9): المقارنة في مستوي إدراك المعوقات حسب الدرجة العلمية

مستوي الدلالة	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات		
0.000	134.516	5.349	3	16.047	بين المجموعات	محور 1
		0.040	39	1.551	داخل المجموعات	
			42	17.598	المجموع	
0.000	119.245	5.791	3	17.373	بين المجموعات	محور 2
		0.049	39	1.894	داخل المجموعات	
			42	19.267	المجموع	
0.000	74.624	4.045	3	12.134	بين المجموعات	محور 3
		0.054	39	2.114	داخل المجموعات	
			42	14.248	المجموع	
0.000	70.626	6.577	3	19.730	بين المجموعات	محور 4
		0.093	39	3.632	داخل المجموعات	
			42	23.361	المجموع	

بناءً على نتائج الجدول رقم (9) نجد أن مستوي الدلالة الفعلي لجميع محاور الدراسة أقل بكثير من مستوي الدلالة الافتراضي سواء عند (0.05) أو (0.01). وهذا يعني

وجود اختلاف بين المتوسطات حسب الدرجة العلمية فيما يتعلق بإدراك معوقات تحول دون تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وهذا يشير إلى قبول فرضية الدراسة الحالية التي تنص بأن: بوجود اختلاف في مستوى إدراك معوقات تحول دون تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية حسب الدرجة العلمية.

الجدول رقم (10): المقارنة في مستوى إدراك المعوقات حسب الدرجة العلمية

مستوي الدلالة	الخطأ المعياري	الفرق بين المتوسطات	المتغيرات	
0.312	0.06888	-0.12061	محاضر	محاضر
0.000	0.09338	1.10855*	أستاذ مساعد	مساعد
0.000	0.12389	1.92105*	أستاذ مشارك	
0.312	0.06888	0.12061	محاضر مساعد	محاضر
0.000	0.09633	1.22917*	أستاذ مساعد	
0.000	0.12612	2.04167*	أستاذ مشارك	
0.000	0.09338	-1.10855*	محاضر مساعد	أستاذ مساعد
0.000	0.09633	-1.22917*	محاضر	
0.000	0.14101	.81250*	أستاذ مشارك	
0.000	0.12389	-1.92105*	محاضر مساعد	أستاذ مشارك
0.000	0.12612	-2.04167*	محاضر	
0.000	0.14101	-.81250*	أستاذ مساعد	
0.000	0.07612	-.33509*	محاضر	محاضر
0.000	0.10320	1.29825*	أستاذ مساعد	مساعد
0.000	0.13691	1.50658*	أستاذ مشارك	
0.000	0.07612	.33509*	محاضر مساعد	محاضر
0.000	0.10645	1.63333*	أستاذ مساعد	
0.000	0.13937	1.84167*	أستاذ مشارك	
0.000	0.10320	-1.29825*	محاضر مساعد	أستاذ مساعد
0.000	0.10645	-1.63333*	محاضر	
0.546	0.15583	0.20833	أستاذ مشارك	
0.000	0.13691	-1.50658*	محاضر مساعد	أستاذ مشارك
0.000	0.13937	-1.84167*	محاضر	
0.546	0.15583	-0.20833	أستاذ مساعد	
0.000	0.08041	-.60789*	محاضر	محاضر
0.001	0.10902	.46711*	أستاذ مساعد	مساعد
0.000	0.14464	1.34211*	أستاذ مشارك	

محوقات تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الخاص بالمشروعات المتوسطة والصغيرة في ليبيا

مستوي الدلالة	الخطأ المعياري	الفرق بين المتوسطات	المتغيرات	
0.000	0.08041	.60789*	محاضر مساعد	محاضر
0.000	0.11246	1.07500*	أستاذ مساعد	
0.000	0.14724	1.95000*	أستاذ مشارك	
0.001	0.10902	-.46711*	محاضر مساعد	أستاذ مساعد
0.000	0.11246	-1.07500*	محاضر	
0.000	0.16462	.87500*	أستاذ مشارك	
0.000	0.14464	-1.34211*	محاضر مساعد	أستاذ مشارك
0.000	0.14724	-1.95000*	محاضر	
0.000	0.16462	-.87500*	أستاذ مساعد	
0.002	0.10540	-.42105*	محاضر	محاضر مساعد
0.000	0.14290	.70395*	أستاذ مساعد	
0.000	0.18958	2.20395*	أستاذ مشارك	
0.002	0.10540	.42105*	محاضر مساعد	محاضر
0.000	0.14740	1.12500*	أستاذ مساعد	
0.000	0.19299	2.62500*	أستاذ مشارك	
0.000	0.14290	-.70395*	محاضر مساعد	أستاذ مساعد
0.000	0.14740	-1.12500*	محاضر	
0.000	0.21577	1.50000*	أستاذ مشارك	
0.000	0.18958	-2.20395*	محاضر مساعد	أستاذ مشارك
0.000	0.19299	-2.62500*	محاضر	
0.000	0.21577	-1.50000*	أستاذ مساعد	

عند البحث عن الاختلاف بين المتوسطات داخل مستوي الدرجة العلمية، نجد على سبيل المثال نجد أن متوسط مجموعة المحاضر هو (4.1667) والمحاضر المساعد (4.0461) أكبر من المتوسط الحسابي لمجموعة أستاذ مساعد (2.9375) وأستاذ مشارك (2.1250) حيث النتيجة دالة عند 0.05 أو 0.01. هذا الأمر يتعلق بالمحور الأول الخاص بالمعوقات. كذلك الأمر ينطبق عند مقارنة باقي المجموعات عند المحور 2. عند مقارنة بين المجموعات الدرجة العلمية عند المحور الثاني، نجد أن متوسط المساعد المحاضر (4.1316) والمجموعة المحاضر (4.4667) هي أكبر من متوسط المجموعة الأستاذ المساعد (2.8333) والأستاذ المشارك (2.6250)، وكلها دالة عند مستوي دلالة 0.05.

الاستنتاجات :

- توصلت الدراسة الحالية إلى مجموعة من الاستنتاجات، وهي كما يلي:
- 1- بينت نتائج الدراسة الحالية إلى وجود معوقات تتعلق بالمؤسسات التعليمية الليبية من معاهد وجامعات من ناحية دراسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.
 - 2- بينت نتائج الدراسة الحالية إلى وجود معوقات تتعلق بالبيئة الليبية لتنظيم وممارسة مهنة المحاسبة.
 - 3- بينت نتائج الدراسة الحالية إلى وجود معوقات تتعلق بأصحاب المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم والبيئة الداخلية لهذه المشروعات في ليبيا.
 - 4- بينت نتائج الدراسة الحالية إلى وجود معوقات تتعلق بتكلفة تطبيق معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في ليبيا.
 - 5- بينت نتائج الدراسة الحالية إلى عدم وجود اختلاف في مستوى إدراك معوقات تحول دون تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية حسب المؤهل العلمي.
 - 6- بينت نتائج الدراسة الحالية إلى وجود اختلاف في مستوى إدراك معوقات تحول دون تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية حسب العمر.
 - 7- بينت نتائج الدراسة الحالية إلى وجود اختلاف في مستوى إدراك معوقات تحول دون تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية حسب الدرجة العلمية.

التوصيات:

- بالاعتماد على نتائج الدراسة يمكن أن نوصي بالآتي:
- 1- الاهتمام من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة برفع مستوى ثقافتهم المحاسبية والمالية، وذلك من خلال حضور المؤتمرات واللقاءات والدورات التدريبية ذات العلاقة. وذلك لان تطبيق هذه المعايير يؤدي إلى رفع جودة المعلومات المحاسبية التي تعد نقطة الانطلاق لإيجاد الحل لكثير من المشاكل التي تعاني منها تلك المشروعات.
 - 2- توصي الباحثة جميع المؤسسات التعليمية كونها من أهم الجهات الفاعلة في مجال المحاسبة بضرورة تدريس المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك توفير الكتب والمراجع والدوريات المتعلقة بتلك المعايير.

محوقات تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الخاص بالمشروعات المتوسطة والصغيرة في ليبيا

3- توصي الباحثة الجهات الرسمية المعنية بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا باتخاذ الإجراءات اللازمة التي تؤدي إلى رفع جاهزية تلك المشروعات لتبني معايير المحاسبة الدولية الخاصة بها.

4- توصي الباحثة مدققي الحسابات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بضرورة تشجيع مالكيها على تبني المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بتلك الشركات إذ أنها تعد أبسط من المعايير الدولية الكاملة لإعداد التقارير المالية.

الهوامش:

- 1: يوريد، زويبر، 2021، أهمية المعايير المحاسبية الدولية IFRS for SMEs في ضبط الأداء المحاسبي للمؤسسات الناشئة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي: الجزائر.
- 2: عبد الحلیم، صفوان قصي، 2017، تكييف المعايير المحاسبية الدولية لصالح المشروعات صغيرة الحجم والمتوسطة ندوة علمية، جامعة بغداد، العراق.
- 3: العنزي، عبدالله بن جمعان، والحيلي، عوض بن سلامة، 2021، مدى ملائمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية من وجهة نظر مراجعي الحسابات، المجلة العربية للأدب والدراسات الإنسانية، المجلد (5) العدد (19).
- 4: مختار، أشرف عبد اللطيف عبد الرحمن، 2023، تقييم معايير المحاسبة الدولية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمحافظة الداخلية في سلطنة عمان. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (7) العدد (3).
- 5: حفصة، شريط، وآخرون، 2019، تكييف المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs لتطبيقه في الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر.
- 6: الفطيمي، محمد مفتاح، مصلي، عبد الحكيم محمد، 2019، مدى تأثير المعلومات المحاسبية والمالية على عملية اتخاذ القرار بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا، مؤتمر بعنوان دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، جامعة مصراتة.
- 7: الحكيم، سلمان، 2017، مدى جاهزية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المشروعات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (33) العدد (2).
- 8: الاسراج، حسين عبد المطلب، 2014، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، مدونة البوابة، الموقع الإلكتروني:
<https://www.findevgateway.org/ar/paper/2014/01/almshrwat-alsghyrt-walmtwstt-wdwrha-fy-altshghyl-fy-aldwl-alrbyt>
- 9: سويكر، محمد، وسميرة، سعيداني، 2022، معوقات إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا: دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بلدية سرت، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (9) العدد (1).
- 10: ميكائيل، سعاد صالح ومحمد، ربيعة خالد، 2023، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في النظرية والدراسات التطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد (15) العدد (2).
- 11: البجباح، محمد فرج وآخرون، 2021، معوقات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs في ليبيا: دراسة استطلاعية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد (17).
- 12: سويدان، ميشيل سعيد وآخرون، 2018، مدى ملائمة معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في الأردن: دراسة استكشافية من وجهة نظر مدقي الحسابات الأردنيين، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (14) العدد (2).
- 13: مهاوة، أمال، 2011، إمكانية تحسين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs: دراسة ميدانية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لسنة 2010، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.